عام جديد وإنجازات جديدة

المرأة اليمنية تحتفل بيومها العالمي بمزايا عديدة

إعداد /علي الشرجي

□ لم يعد الحديث عن قضايا النساء وهموم المرأة وتطلعاتها هو الحديث عن أفضل طريقة لإرضاع الطفل، والبحث عن آخر موضة
وأحدث ألوان أحمر الشفاه وأحمر الخدود لمواجهة تجاعيد الزمن.
الحديث تغير، وصار أمر المرأة مختلفاً في كثير من الدول، حيث باتت قضية مشاركة المرأة في صنع الحياة داخل أي مجتمع ضرورة، باعتبارها
شريكاً أساسياً وفاعلاً في العملية التنموية.
وفي اليمن ضمنت المرأة الكثير من حقوقها واحتياجاتها وأولوياتها، وحققت أدواراً حضاريةً وجديدةً حتى أصبحت الدعوة إلى زيادة المشاركة العامة للمرأة وتعظيم دورها في مواقع صنع القرار مطلباً عاماً وليس مطلباً خاصاً بها.
يوم المرأة العالمي يصادف ٨ مارس من كل عام، يوم النساء اللاتي يشكلن نصف هذا العالم.

بدورنا نشارك المرأة اليمنية مناسبتها العالمية بالتطرق إلى وضعيتها ومشاركتها في مختلف المجالات وما لها من تأثير في البناء الاجتماعي بأكمله.

إن نظرة عن كثب للمكانة المرموقة للمرأة اليمنية، التي تمكنت من القيام بدور فعلي ومشاركة حقيقية في مختلف المجالات وحصولها على حقوق وواجبات متساوية مع الرجل في معظم تفاصيل الحياة دون تمييز بينهما، فإن ما نلحظه ونسجله هو أن القيادة السياسية الحكيمة أولت جل عنايتها لإصلاح أوضاع المرأة اليمنية بما يتناسب وحقيقة وجودها وتأثيرها في المجتمع، ديموغرافياً وإنسانياً، فاعتبرها الدستور شريكة للرجل في بناء التنمية الوطنية، لها ما له وعليها ما عليه من حقوق وواجبات.

مساهمة فاعلة

□ وقد نشطت المرأة اليمنية في جميع القطاعات، وأصبحت تساهم بفعالية في نهضة بلادنا، منطلقة من اهتمام قيادتنا السياسية، بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، بتعليمها وتأهيلها تأهيلاً عالياً وتقديمها لخوض كافة جوانب الحياة بما فيها السياسية، وتعود هذه المكانة المتميزة للمرأة في اهتمامات الدولة إلى مرجعيتها المستقاة من سماحة تعاليم الإسلام التي ضربت أمثلة رائعة لروح المساواة الاجتماعية بين الجنسين في بناء الحياة وتعميرها.

ترسيخ مفهوم المشاركة

□ لقد تم تفعيل مشاركة المرأة من قبل الدولة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس، فتحقق العمل على خلق الظروف الملائمة لتأكيد المشاركة الفعلية للمرأة اليمنية في الجانب السياسي، وتوسيع مفهوم المشاركة ومجالاتها حتى لا تقتصر على مظاهر محصورة، وكذلك تم العمل على إصدار قانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة الذي أعطى المرأة قدراً كبيراً من الحرية الاجتماعية والثقافية، فلا يوجد في نصوص القوانين النافذة في بلادنا ما يمنع المرأة عن أداء نشاطها في كافة المؤسسات التي ترغب في الالتحاق بها، بل إن الرجل يسعى سعياً حثيثاً إلى مساعدتها في طرق أعمال كانت تعتبر إلى أوقات قريبة حكراً عليه.

وفتحت الدولة الباب واسعاً لتوظيف المرأة في مختلف المؤسسات والهياكل، فتجدها في أكثر من مجال، ومن ذلك قطاع الإعلام والصحة والتعليم، حيث تتواجد فيه بأعداد كبيرة، وأصبحت تشارك في رسم الخطط المستقبلية لتطوير قطاعات الدولة في مستوياتها المختلفة، بل إن هناك من النساء من تقلدن مناصب رفيعة في الدولة على مستوى وزيرة وسفيرة وبرلمانية ووكيلة وزارة ورئيسة قطاع في أكثر من مجال، وقد أتاحت الدولة، بزعامة فخامة الأخ الرئيس، مجالات عديدة لتحسين أداء القطاع النسائي في المجتمع اليمني الحديث، وما زالت تهتم بتقديم كل جديد يعمل على تدعيم الكوادر النسائية، خاصة الكوادر التي كانت مهملة إلى وقت غير بعيد.

...رغم المعوقات

□ وعلى الرغم من أن هناك معوقات تواجه هذا القطاع في أدائه التنموي، إلاَّ أن دولتنا الرائدة تبذل أقصى جهودها حتى توفر لليمنيات أفضل الظروف العلمية والعملية، ويلاحظ - أيضاً - أن المرأة أصبحت تنافس أخاها الرجل في معظم مجالات الحياة، بل إنها أحرزت تفوقاً ملحوظاً في قطاع التعليم بمختلف مراحله وفي مجالات التنمية الوطنية مثل المؤسسات الصحية والإعلامية والتربوية، وهذا يعني أن مستقبل المرأة في اليمن مرهون بالمرأة نفسها ومدى سعيها ورغبتها الصادقة في احتلال أرفع المراتب في مرافق الدول وقطاعاتها المختلفة، أما الورقة التي تراهن عليها الدولة فهي التعليم واستكمال تسهيله للفتيات في كافة أرياف اليمن وإتاحة الفرصة للمتعلمات كي يجدن أنفسهن في المواقع المناسبة التي تتواءم مع مستواهن العلمي،

أصبحت شريكاً أساسياً وسياسياً في عملية التنمية

القيادة السياسية أفسحت المجال أمامها في جوانب الحياة المختلفة

فالمجتمع اليمني يتطور كمّاً وكيفاً، وهذا التطور مفروض وطبيعي على كلا الجنسين، ومتطلبات الأوضاع الاقتصادية الراهنة في البلاد تدفع معظم فئات أبناء الوطن إلى العمل خارج البيت رغبة في تحسين الوضع المعيشي للأسرة، وهذا كله كفيل، على المدى البعيد، بإعادة غربلة العلاقات الداخلية التي تحكم حركة الرجل والمرأة معاً، فتصل المرأة تدريجياً، بجدها ومثابرتها، إلى درجة واحدة مع أخيها الرجل للمشاركة في النهضة التنموية في عموم أنحاء الوطن.

مؤشرات وأرقام

□ تظهر جهود الدولة في دعم القطاع النسائي من خلال بعض المؤشرات والأرقام التي حصلنا عليها هنا :

التعليم : ملايين من الطالبات ملتحقات بالمدارس اليوم، وحسب الإحصاءات الرسمية يقدر عدد طلاب وطالبات المرحلة الأساسية بحوالي (٣,٥) مليون طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ويأتي هذا الرقم في ظل توسيع مستمر لقاعدة استيعاب الفتيات في التعليم الأساسي ومواصلة إنشاء المدارس الخاصة بالبنات المخطط لها في مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، وتوسيع نطاق الاستفادة من التغذية المدرسية بعد أن أظهرت المؤشرات أن نسبة التحاق الإناث في الفئة العمرية من (٦ - ١٥) سنة في التعليم لا تزيد على نسبة (٧٥٪) من الفتيات في المناطق الحضرية خلال عام ١٩٩٨م، فكان من نتائج اهتمام الدولة بتعليم المرأة ارتفاع عدد الطالبات في كافة المستويات التعليمية خلال السنوات الماضية بنسب تقارب الضعف في مستوى التعليم العالي والجامعي عمّا كانت عليه قبل عام ١٩٩٧م، أما في مستويات التعليم الأساسي والثانوي فقد ارتفع عددهن بنسب تزيد على (٦٠٪)، كما شهدت الفترة الماضية اهتماماً ملحوظاً من قبل الدولة ببرامج التدريب الخاصة بالمرأة وتطويرها في مختلف المجالات في جميع المحافظات، في إطار برامج مكافحة الفقر وتخفيف مستوى البطالة وتعزيز فرص التشغيل في المجتمع.

صحة الأم والطفل

□ عملت الدولة جاهدة على رفع تغطية الخدمات الصحية إلى أكثر من (٧٢٪) من مناطق الجمهورية - بحسب المؤشرات الصحية الوطنية - وتقديم خدمات وقائية أساسية، وتعزيز برامج التحصين الموسع بما يكفل رفع نسبة التحصين والتطعيم ضد الأمراض الشائعة والمستوطنة والمنقولة، وكذلك رفع نسبة تغطية الرعاية الصحية الأولية، ودعم نشاط التحصين الموسع، وتعزيز أنشطة مكافحة أمراض الطفولة، وتعزيز نظام الترصد الوبائي لمراقبة انتشار الأمراض والسيطرة على المخاطر التي تهدد صحة الأم والطفل من خلال رفع مستوى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لتخفيف معدل وفيات الأمهات، خاصة وأن (١٠٪) من إجمالي الأسر في اليمن تعيلها نساء، وفي المتوسط يقدر حجم الأسرة اليمنية بنحو (٧,٤) فرد في الأسرة الواحدة، الأمر الذي يضاعف متاعب المرأة في حالة المرض، وفي مجال الصحة الإنجابية يبلغ معدل الخصوبة الكلية (٥,٨) مولود حي للمرأة الواحدة، وهذا الأمر جعل الدولة تتبنى سياسة توسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية في الريف، بحيث يصبح قريباً من السكان عبر نظام المناطق الصحية، حيث ارتفعت نسبة خدمات التحصين والتطعيم للأطفال والنساء إلى معدلات تتجاوز (٧٠٪).

المرأة قيادية وعاملة

□ أوضحت الدكتورة بلقيس أبو إصبع، في ورقة عمل قدمتها في المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية، الذي انعقد بصنعاء، أن المرأة اليمنية شهدت بعض التغيرات بعد الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، أتاحت لها أن تتقلد بعض المناصب القيادية في مراكز الدولة، ففي عام ٢٠٠١م تولت المرأة اليمنية في تشكيلة الوزارة منصب وزير حقوق الإنسان، كما تولت - أيضاً - امرأتان منصب مستشار في مجلس الشورى، وتولت امرأة منصب نائب وزير الثقافة والإعلام، وأخرى منصب رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وثلاث وكيل وزارة مساعد، وكذا ست نساء يعملن مستشارات للوزارات، وكانت المرأة اليمنية قد تبوأت العمل الدبلوماسي كسفيرة ومفوضة لبلادنا.

وأشارت إلى أن النساء يشغلن مناصب قيادية في الحكومة، حيث توجد (٤٧) امرأة تحمل إحداهن درجة وزير، وأخريات اختصاصيات مسؤولات دوائر، و(٩٥) مديراً عاماً في كافة الوظائف العليا للحكومة، كما وصل عدد العاملات في مكتب رئاسة الجمهورية إلى (٤٠) امرأة، منهن مستشارة واحدة بدرجة نائب وزير، وسبع بدرجة وكيل وزارة.

ووفقاً للإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٠م فإن عدد النساء النشيطات اقتصادياً بلغ (٩٦٩,٤٧٩) امرأة، ويبلغ عدد المشتغلات منهن (٨٩٠,١١٠) امرأة، حيث وصل عدد العاملات في قطاع التعليم إلى (٣٠,٦٦٢) امرأة (العام ٢٠٠٠م)، وهو أعلى تمثيل للمرأة على مستوى القطاعات، ثم تأتي المجالات الأخرى، كالجامعة والإدارة والخدمات والصناعات التحويلية والنفط والمعادن والمصارف والإعلام والصحة والشرطة والمحاماة والقضاء.

يذكر أن أوضاع المرأة العاملة في القطاع الخاص، كالمصانع والشركات والمحلات التجارية، غير واضحة لانعدام الدراسات حول هذا القطاع، وكانت تقارير رسمية قد ذكرت أن إجمالي عدد القوى العاملة من الإناث حتى عام ١٩٩٨م بلغ (٦٧٨,٦٧١).

المشاركة السياسية

□ إن القيادة السياسية واعية في مسألة إحقاق المساواة السياسية وإفساح المجال أمام المرأة، وللاطلاع على مساهمة المرأة في الحياة السياسية يمكن الرجوع إلى الفعاليات المتعلقة بالانتخابات التي شهدتها بلادنا بمختلف أشكالها، وفيها نجد إحصائيات دقيقة حول عدد المشاركات، ففي الانتخابات النيابية اعتبرت مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات خطوة حضارية متقدمة، حيث أن اليمن هي البلد الوحيد في الجزيرة والخليج الذي شاركت فيه المرأة في الانتخابات والترشيح للبرلمان، حيث بلغ إجمالي عدد المسجلات في كشوفات الناخبين عام ١٩٩٣م (٤٧٨,٧٩٠) ناخبة من إجمالي عدد السكان البالغ (١٦,٤٨٤,٠٠٠) نسمة، وتراوحت نسبة الاقتراع من قبل المسجلات بين (٨٣ و٩٠٪)، وفازت امرأتان من بين (٤٢) مرشحة لعضوية مجلس النواب عام ١٩٩٣م.

كذلك في الانتخابات النيابية الثانية عام ١٩٩٧م نجحت مرشحتان في الوصول إلى مجلس النواب، وفي هذه الانتخابات استطاعت المرأة أن تتجاوز عوائق حضورها السياسي بالمشاركة الفاعلة، والأرقام تكشف تواجد المرأة بجانب الرجل.

وقد أشار الدكتور أحمد الكبسي في كتابه «نظام الحكم في الجمهورية اليمنية»، إلى أن ما يميز انتخابات عام ١٩٩٧م بشكل خاص هو كثافة المشاركة النسوية في كافة المستويات (إدارة - رقابة - ناخبات)، واستثنى من ذلك الدوائر (٧٢، ٩٣، ١١٠، ١١١، ١٥١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٣، ١٧٩، ٢٢٣، ٢٣٦)، التي حرمت النساء فيها من المشاركة في العملية الانتخابية.

وفي انتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠١م حصلت (٣١) امرأة على العضوية في مجالس المديريات، و(٥) نساء في عضوية مجالس المحافظات، بينما وصل عدد الرجال إلى حوالي (٧) آلاف عضو، وفي مجلس الشورى توجد امرأتان، فيما وفقت امرأة واحدة فقط في الانتخابات النيابية الأخيرة ٢٠٠٣م بحصولها على مقعد في مجلس النواب، وعدم اتفاق الأحزاب على صيغة ملزمة ضمن هياكلها لدعم المرأة ووصولها إلى البرلمان، على الرغم من أن التشريعات الوطنية تساوي بين الرجال والنساء في حق المشاركة السياسية وفي الحياة العامة.

في اليوم العالمي للمرأة:

فعاليات مكثفة تتناول قضايا المرأة وتعزيز دورها في المجتمع

الثورة/ مطهر هزبر

برعاية الأخ/ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للمرأة تنظم اللجنة الوطنية للمرأة اليوم بصنعاء الاحتفال السنوي باليوم العالمي للمرأة الـ٨ من مارس تحت شعار "نحو حركة نسائية فاعلة ومؤثر للدفاع عن حقوق المرأة" والتي تستمر لمدة يومين.

وستكرس هذه الفعاليات لمناقشة أوراق عمل حول عدد من القضايا التنموية الخاصة بالمرأة مقدمة من مشاركين من اللجنة الوطنية وشركائها في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتناول قضايا هامة منها احتياجات النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م المبنية على أهداف التنمية الألفية ومشروع تحديث استراتيجية تنمية المرأة وفقا للمستجدات على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية.

كما تتناول عرضاً لمشروع تعديلات القوانين التمييزية ضد المرأة ونظام الكوتا لتمكين المرأة سياسيا واستعراض البروتوكول الاختياري لاتفاقية "السيداو" إلى جانب إصدار التقرير السنوي عن وضع المرأة والذي يشتمل على عدد من المحاور الخاصة بأنشطة ووضع المرأة خلال العام وسيشارك في هذا الاحتفال أكثر من ٧٠٠ شخص يمثلون دولاً عربية والدول المانحة والمختصين والمهتمين بقضايا المرأة ووسائل الإعلام المحلية والعربية.

وتهدف هذه الأنشطة والفعاليات التي تنظمها اللجنة الوطنية خلال الاحتفال بهذه المناسبة إلى الوقوف على مستجدات واقع النهوض بالمرأة من خلال استقراء عميق للتغيرات في واقع المرأة والتعريف بأنشطة اللجنة واتجاهاتها خاصة في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وإدماج النوع الاجتماعي في أهداف الألفية إضافة إلى السعي نحو الشراكة والتشبيك بين مختلف الآليات الوطنية النسوية الحكومية وغير الحكومية بهدف خلق حركة نسوية فاعلة ومؤثرة.

وكانت اللجنة الوطنية للمرأة قد نظمت خلال الفترة الماضية عدداً من الأنشطة الهادفة إلى الإرتقاء بأوضاع المرأة على مختلف المستويات الاجتماعية والتنموية والاقتصادية والسياسية بهدف تفعيل دور المرأة وضمان مشاركتها بشكل أفضل في العملية التنموية في المجتمع.

وتولي القيادة السياسية في بلادنا اهتماما متزايدا في دعم وتشجيع كافة الأنشطة والفعاليات التي تنظمها اللجنة الوطنية وشركاتها مع منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها اتحاد نساء اليمن وغيرها من المنظمات الفاعلة في هذا المجال وبما يتواكب مع الاتفاقيات الدولية التي تدعم تعزيز مكانة المرأة في المجتمع ومناهضة العنف الأسري والمجتمعي ضد المرأة والتي تسبب في حرمانها من التعليم والعمل وغيرها من السلبيات التي تتناقض مع مكان المرأة من المنظور الإسلامي الذي يعطي المرأة الحق في العلم والعمل.

الجدير بالذكر أن المرأة اليمنية قد شاركت في العديد من الفعاليات والندوات النسوية على المستويين العربي والدولي وكان آخرها الاجتماع النسوي الذي عقد قبل أيام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حول وضع المرأة والذي تم من خلاله تقييم الخطوات المتخذة في تعزيز وضع المرأة على المستوى العالمي والوطني من خلال ماقدمته الدول والبلدان المختلفة في دعم وتشجيع الفعاليات والأنشطة النسوية وتفعيل دورها في الحياة العملية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا وضع معالجة أفضل لآثار النزاعات المسلحة في كثير من بلدان العالم الثالث على النساء من خلال دراسة الحاجات الخاصة للنساء بما يسهم في تحقيق تقدم ملموس في المجالات المختلفة التي استطاعت فيها النساء الانخراط بصورة فعالة والمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسئولية من خلال تواصل الجهود الهادفة إلى إزالة كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء وضمان مشاركة فاعلة في المجتمع.

ويشار إلى أن فكرة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس من كل عام يعود إلى تخليد ذكرى مظاهرة عمالية قامت بها عاملات النسيج في نيويورك عام ١٩٠٨م من أجل الحصول على حقوق متساوية مع زملائهم من الرجال.. حيث قرر مؤتمر نسائي عقد في كوبنهاجن عام ١٩١٠م اعتبار الثامن من مارس عيدا لجميع نساء العالم.

تأملات

محمد العريقي

المرأة... أكثر من مساواة

□ تقدمتُ بأوراقي للموظف المختص في أحد المكاتب الخدمية لإنجازها، فإذا به يزيد من حدة انفعالاته وتذمره من العمل، رغم أنه لم يكن أمامه سوى ثلاثة أشخاص، وحاول كلٌ منّا تهدئة أعصابه وقلنا له هكذا هي الحياة تحتاج إلى صبر، لكن أخونا في الله استمر يلف ويدور ويقلب الأوراق وتمر نصف ساعة دون أن ينجز أي شيء، مع أنه لا يحتاج أكثر من نصف ساعة لينهي كل ما هو أمامه.

□ سحبتُ أوراقي بهدوء واتجهت إلى المكتب الآخر الذي تجلس خلفه موظفة وأمامها أكثر من ستة أشخاص، فأخذت أوراقي ووضعتها أسفل المعاملات السابقة، فالنظام عندها يسير بالدور، حسب أولويات الحضور، فأعجبت بطريقة أدائها الرائع وبجهدها المتميز، فأنجزت كل الذي أمامها بوقت قصير، بينما زميلها الآخر كان لا يزال صوته المرتفع هو الذي يميز وجوده، وإذا بصوت عال يخترق مسامعنا، فيه استنكار واحتجاج يقول للموظف : «من الذي وظفك في هذا المكان، الناس خلّصوا أمورهم وأنا واقف أمامك وأنت ترغي كلام، ولو قمت بواجبك لخلّصتنا وريحت نفسك».

□ ذهبت أن أستشهدُ بهذا الموقف لأؤكد أن قيمة الإنسان (رجلاً أو امرأة) حيث يضع نفسه، فدور المرأة في المجتمع هي التي تحدده، وليس الرجل الذي يحدد دورها، فقبل الدخول في جدل حول المناداة بالمساواة بين الجنسين أقول : إن المرأة موجودة وتستطيع أن تتجاوز مسافة الموازاة بالرجل لتسبقه إلى مستوى أبعد، بالتميز الذهني والعملي الذي يلمسه المجتمع.

□ ليس هناك ما يمنع المدرسة أن تكون أفضل من المدرس، وليس هناك من عائق أن تبرز الطبيبة كأفضل من زميلها الطبيب، ويمكن للمرأة أن تكون أكثر نشاطاً ومثابرةً من الرجل في مجال الخدمات الاجتماعية وفي إطار منظمات المجتمع المدني وفي مقاعد الفصول الدراسية، فلماذا لا يكون طموحها التفوق على الرجل وليس المساواة به، ليس في المظاهر الشكلية وإنما في معركة البناء والتنمية والخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الإنسان العادي.

alariky@maktoob.com

اليمن.. الحضور والتفاعل

نبيل نعمان

○ تتمتع اليمن بعوامل موضوعية وذاتية تؤهلها للعب دور فاعل على المستوى الاقليمي والعربي الأوسع والمساهمة مع المجتمع الدولي في تجذير شراكة حقيقية في مختلف المجالات.

فالموقع الجغرافي والمخزون الحضاري والتطور الديمقراطي وجملة من العوامل الاخرى مكنها حتى الآن من تبوؤ مكان ومكانة متميزة تؤخذ في الحساب من قبل الاشقاء والاصدقاء، وليس أدل على ذلك من أن صنعاء باتت قبلة للزوار من مختلف دول العالم.

هذا الوضع يؤشر لمستقبل اكثر اشراقا لمكانة اليمن على المستوى الاقليمي والدولي ، سيؤكدها تواتر وتوالي الفعاليات الدولية .. حيث تكون اليمن في قلبها وأحد مكوناتها الفاعلة وهو انجاز يحسب للسياسة الخارجية اليمنية وما تتحلى به من مصداقية ووضوح الرؤية في التعامل مع مجمل القضايا والحرص الدؤوب لبناء الاستقرار والسلم في المنطقة والعالم.

ولطالما عملت اليمن في هذا الاتجاه وسارت في طريق واضح المعالم والاهداف وليس نتائج اليوم سوى تأكيد على صحة وصوابية النهج الممارس في التعامل مع الاشقاء والاصدقاء، وايمانا منها بأن هكذا اتزان وتوازن لن يفضي إلا الى نتائج ايجابية على كافة المستويات وسينفع الآخرين بصوابيته وحكمته.

وكما تعمل اليمن على المستوى العربي والدولي فانها احرص ماتكون للعمل في اطار اقليمي، تمثلت في حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية وقدمت نموذجا يحتذى به وأخذت بمسالكه دول اخرى .. وهو انجاز يحسب للقيادة الحكيمة بزعامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ويصب في خدمة الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

هذه القاعدة الهامة تؤسس لأهلية اليمن في ان تكون ضمن المنظومة الخليجية والاستفادة من ايجابيات التعاون بين الاشقاء وبما يحقق التلاحم في مختلف الجوانب لتكون نهاية منطقية لسياسة راسخة من التعامل مع الاشقاء والاصدقاء وخلاصة جهود دؤوبة ومستشرفة للمستقبل الذي لن يقبلنا إلا في وضع متوحد ومتكاتف ومستقر.

وما زيارة الأخ /عبدالرحمن العطيه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلاّ دليلاً على المرمى المشترك على تفعيل الشراكة بين اليمن ودول المجلس، وهو ما أكد عليه العطيه لدى وصوله الى صنعاء بقوله: إن اليمن يمثل متحفاً استراتيجيا للجزيرة العربية والخليج، وان زيارته ستركز على القضايا ذات الاهتمام المشترك وخاصة ما يتعلق بانضمام اليمن للمجلس بشكل كامل وكلي.